طبق الاصل

مؤيد نعمة

نشر الديمقراطية - اشد الافكار خطورة في هذا العالم

بقلم: اريك هوبسبوم (وهو استاذ فخري في الاقتصاد والتاريخ الاجتماعي في برك بك، جامعة لندن، ومؤلف كتاب عصر التطرف، وتاريخ العالم)

نحن منشغلون في الوقت الحاضر بما يعني اعادة ترتيب للعالم بشكل مدروس، تقوم به الدول العظمى. إن حربي العراق وافغانستان هما مرحلة اولى من الجهد الدولي المفترض لايجاد نظام عالمي عن طريق "نشر الديمقراطية". إن هذه الفكرة ليست مثالية فقط - بل انها خطرة. إن الخطاب السياسي الذي يحيط "بالحملة الصليبية" هذه يشير إلى ان النظام هذا ذو صيغة قياسية (غربية)، كأنه يمكن أن ينجح في أي مكان، وكأنه يمكن ان يحل جميع مشاكل العالم اليوم، ويمكنه أن يجلب السلام، ولا ينثر بذور التخبط والعشوائية - لن يكون بامكانه أن يفعل ذلك.

ان الديمقراطية هي امر جماهيري حقاً، ففي عام ١٦٤٧ اعلن اللفرز الانكليز (وهي مجموعة منشقة اصولية ظهرت أيام الحرب الاهلية الانكليزية، دعت إلى ازالة التمييز بين طبقات المجتمع عام ١٦٤٧ - المترجم) الفكرة القوية وهي "ان كل حكومة يجب أن تتمتع بقبول اختياري من الشعب "انهم يعنون ان التصويت يشمل الجميع، وطبعاً فان التصويت أو الاقتراع العام لا يضمن اية نتيجة سياسية معينة" وان الانتخابات لا تؤكد استمراريتها أو دوامها - انظر إلى جمهورية ويمر (حكومة المانيا الديمقراطية الدستورية، بدأت منذ عام ١٩١٩ واستمرت حتى ظهور الرايخ الثالث في عام ١٩٣٣ - المترجم).

ان الديمقراطية الانتخابية هي ايضاً قد لا تحمل ظهور نتائج ملائمة لمصاحة القوى الامبريالية او القيادية. (لو لم تعتمد الحرب في العراق على القبول الاختياري "للمجتمع العالمي" لما كان لها ان تحدث) ولكن جميع الشبهات تلك، لم تستطع أن تقلص من جاذبية الديمقراطية الانتخابية.

ان بضعة عوامل اخرى إلى جانب شعبية أو عالمية الديمقراطية يوضح الاعتقاد الخطير والمخادع بان ايجاد تلك الديمقراطيات من خلال جيوش اجنبية يمكن ان يكون عملياً على ارض الواقع. ان العولمة تبين ان القضايا الانسانية تدور حول نمط أو نموذج عالمي. إذا كانت محطات البانزين أو شركات الاسهم، أو الهووسون بالكمبيوترات، متشابهة حول العالم، فلماذا لا تكون المؤسسات السياسية كذلك؟ إن هذه النظرة تقلل من التعقيد العالمي. وان الانحطاط نحو سفك الدماء والفوضوية، والتي تحدث بشكل واضح في اماكن كثيرة من هذا العالم، قد جعلت من فكرة نشر نظام عالمي جديد، فكرة أكثر جاذبية.

ان ما حدث في البلقان اظهر ان مناطق الاضطراب والماسي الانسانية تتطلب تدخلاً، حتى ولو كان عسكرياً، من قبل الدول القوية والمستقرة. وفي غياب الدولة العالمية الفعالة فان بعض المختصين بالعلوم الانسانية لا يزالون مستعدين لدعم النظام العالمي الجديد الذي تفرضه قوة اميركا. ولكن يجب ان يكون المرء دائماً في شك حينما تدعي القوات العسكرية تلك، انها جاءت لتخدم مصالح ضحاياها والعالم، عبر هزيمة واحتلال الدول الضعيفة.

وثمة عامل آخر قد يكون هو الاكثر اهمية: ان الولايات المتحدة اصبحت الآن مستعدة بتركيبة حتمية من جنون العظمة والتبشير المسيحي، وهي تركيبة مشتقة من اصولها الثورية. إن الولايات المتحدة اليوم قوة لا يمكن منافستها في تفوقها العسكري والتقني، تستمد تفوقها من نظامها الاجتماعي، ومنذ عام ١٩٨٩، لا حاجة للتذكر - وكما كانت اقوى الامبراطوريات الغالبة دائماً - ان القوى المادية لها حدودها. كمثل الرئيس وودرو ولسن (الفشل العالمي الفظيع في ايامه). ان الايديولوجيات اليوم ترى مجتمعاً نموذجياً يتواصل في الولايات المتحدة: وهو مزيج من القانون، والحريات الليبرالية، والمشاريع الخاصة التنافسية، والانتخابات التنافسية والمنظمة عبر التصويت العام. ان كل ذلك يجب أن يبقى لاعادة صنع العالم على نمط صورة هذا "المجتمع الحر".

إن هذه الفكرة تحمل في طياتها خطراً خفياً. فرغم أن نشاط القوى العظمى قد يخلف لها نتائج مرغوبة على الصعيد السياسي والاخلاقي، فاننا نميزها مع مخاطرها، لأن منطق واساليب نشاط الدولة تلك لا يشابه نشاطات الدول التي تمثل الحقوق العالمية.

أن جميع الدول المتكاملة تضع مصالحها نصب اعينها في المقام الاول. إن تلك الدول تبرر الوسائل لانجاز تلك الاهداف (برغم ندرتها في العلن) إذا امتلكت القوة، واعتبرت الغاية مصيرية إلى حد ما - خاصة عندما تظن تلك الدول ان الله إلى جانبها. إن جميع امبراطوريات الشر والخير التي انتجت بربرية عصرنا واليها تنسب الآن "الحرب ضد الارهاب".

وبينما يتواصل تهديد اتساق المثل والقيم العالمية، فان الحملة الديمقراطية لن تنجح. ان القرن العشرين اظهر ان تلك الدول لن تستطيع اعادة صنع العالم ببساطة، أو توجز التحولات التاريخية. وليس بمقدورها التاثير بسهولة على التغيير الاجتماعي عبر نقل المؤسسات عبر الحدود. وحتى عبر مستويات الدول - القومية الاقليمية، فان ظروف تأسيس الحكومات الديمقراطية هو امر نادر.

إن دولة موجودة تتمتع بالشرعية، والقبول والقدرة على التوسط في الصراعات بين المجموعات الداخلية في الوطن نفسه. بدون هكذا اجماع لن تجد أي شعب ذي سيادة، ولذلك لا توجد شرعية حتى مع الاغلبية العددية. وإذا كان هذا الاجماع - قد يكون دينياً، أو عرقياً أو كلاهما - هو حالة غائبة، لذا فان الديمقراطية قد تؤجل أو تعلق (كما هي الحالة في المؤسسات الديمقراطية في ايرلندا الشمالية) أو الدولة التي انشقت (كما هو في جيكوسلوفاكيا) أو المجتمع الذي هبط إلى مستوى حرب اهلية واضحة (كما في سريلانكا) "ان نشر الديمقراطية" يعظم من الصراع العرقي ويؤدي إلى انفصال دول في مناطق متعددة القوميات، ومتعددة المجتمعات، كما حدث بعد عام ١٩١٨ وبعد عام ١٩٨٩، وادى إلى مستقبل غير مشرق.

ان محاولة نشر الديمقراطية الغربية ايضاً سوف تعاني من تناقضات اساسية، بعد فرصتها الضئيلة في النجاح. لقد صورت كانها حل لكل المشاكل العالمية الخطيرة في وقتنا المعاصر، في جزء غير صغير. إن جزءاً متنامياً من حياة الإنسان يحدث الآن بعد تأثير المنتخبين - في كيانات خاصة وعامة عالمياً، لا تملك مجموعات انتخابية، أو هي ليست ديمقراطية. أن الديمقراطية المنتخبة لا يمكنها أن تعمل خارج الوحدات السياسية كما في الدول القومية. لذلك فان الدول القوية ستحاول ان تنشر نظاماً هي تعلم عدم كفاءته مع تحديات المستقبل.

ان اوربا تثبت هذا الامر. فان هيئة الاتحاد الاوربي يمكن ان تتحول إلى بناء محكم فعال وقوي لانها لا تملك مجموعة أو تشكيلة انتخابية، سوى مجموعة صغيرة (رغم نموها) من حكومات اعضاء.

لن يكون هنالك اتحاد اوربي من دون "عجزه الديمقراطي"، وليس هناك مستقبل لبرلمانها لانه لا يوجد هنالك "شعب اوربي" سوى مجموعة، من "شعوب مشتركة بالعضوية" اقل من نصف الذين ازعجوا انفسهم ليصوتوا في الانتخابات البرلمانية الاوروبية في عام ٢٠٠٤.

ان اوروبا اليوم هي كيان فعال ولكنها تختلف عن الدول الاعضاء في انها لا تتمتع بشرعية شعبية أو سلطة منتخبة.

ومن دون تعجب فان المشاكل التي تقاقمت حالما توجهت الدول الاوروبية إلى ما وراء المفاوضات بين الحكومات واصبحت موضوعاً حول الحملة الديمقراطية في الدول الاعضاء.

ان محاولة نشر الديمقراطية هي عملية خطرة في أكثر من وجهة غير مباشرة. وانها تنقل الوهم الذي يحكم اولئك الذين لا يتمتعون بصيغ هكذا حكومة. ولكن هل هذا حقاً؟ نحن نعلم الان شيئاً حول كيفية اتخاذ القرارات الفعلية للذهاب إلى الحرب في العراق من قبل دولتين في الأقل، هما الاصل الديمقراطي من دون منازع، هما اميركا وبريطانيا.

وليس خلق مشاكل معقدة من الخداع والتعتيم.

ان الديمقراطية الانتخابية والكيانات التمثيلية ليس لديها إلا القليل لتمارسه ولقد اتخذت القرارات بين مجموعات صغيرة من الناس انفسهم. ولا تختلف كثيراً عن الاسلوب الذي يعمل به في الدول غير الديمقراطية.

ومن حسن الحظ فان استقلال الاعلام لا يمكن بسهولة هزيمته في الولايات المتحدة ولكنها ليست الديمقراطية الانتخابية التي تؤكد وبشكل ضروري الحرية الفعلية للصحافة، وحقوق المواطنة، والسلطة القضائية المستقلة.

ترجمة مفيد وحيد الصافي

حرب الحضارات

بقلم : غاي سورمان

كان الاوروبيون يضعون آمالهم على جون كيري، لكن بوش هو الذي فاز في الانتخابات، فقد فضل الناخبون من كان يقول / انا مثلكم أي بوش / على من كان يقول / اسعى لصالحكم أي كيري/.. كيري كان يمثل اميركا القديمة النبيلة، اميركا الجانب الشرقي، اما بوش فيمثل اميركا الجديدة، الرائدة اميركا الجنوب والوسط. لقد تحول مركز الجذب الجغرافي والاجتماعي والديني للولايات المتحدة الاميركية منذ اربعين عاماً من اطراف اميركا وجوانبها إلى عمقها. وان حرب الثقافات تفضل هاتين الاميركتين، وليس الحرب الاهلية.

لنتخيل ان كيري قد فاز: هل كانت الولايات المتحدة الاميركية ستعني طبيعتها؟ بالتأكيد لا، ولنتذكر بانه لم يكن سلمياً، ولم يقترح سحب القوات من العراق ويرجو الله مثلما يرجو منافسه، وعلى الرغم من الوحشية الظاهرة من مواجهتهما، فان بوش وكيري كانا يشتركان بنفس الرؤية من اميركا البلد المتفرد، الذي اوكل اليه الله مهمة ليس لها مثيل.

ان ما يميز بينهما، بالاقتصاد أو بالدبلوماسية يتعلق في اوروبا بالفرق أكثر منه بانفصال ايديولوجي: ان التمايز الحقيقي بينهما هو العلمانية فـ(كيري) أكثر علمانية وبوش أكثر ايحاء.

بل انه الاكثر ايحاء وبعبارة اخرى اكثر محافظاً وهو ما يفضله الاميركيون، فقد كان واضحاً، في اثناء الحملة، ان بوش كان يذهب إلى القداس بحماسة أكثر من كيري، الكاثوليكي الذي يقاطع طبقته الدينية، واجمالاً، فان اعتدال وعجرفة كيري القليلة لم تجذب الاميركيين الذين لا يعتبرون الافراط في كل شيء أنه عيب أو ضعف، بل دليل على الحيوية والالتزام.

ولو كان جون كيري قدم بديلاً ايديولوجيا سلمياً كما حاول جون دين واجتماعياً على طريقة فرانكلين روزفلت أو ثورة في الحقوق المدنية مثل لندن جونسن، بدلاً عن برنامج معتدل في كل شيء لمضت الامور على نحو مختلف.

فإما لم تكن الظروف مناسبة أو ان كيري مثل حزبة كان يعاني من تعطل ايديولوجي عميق، ومنذ الثمانينيات يعارض الديمقراطيون المشروع المحافظ الذي جسده بشكل كامل رونالد ريغان وبشكل اخرق جورج بوش، لكنهم لم يقدموا على الاطلاق خياراً منظماً على نحو راسخ كما الآن ان هذا المشروع المحافظ الذي سوف يشهد حماسة جديدة في السنوات الاربع القادمة، وتتذكر مؤسسيه الاساسيين، وهم بسطاء ومتبسطون كما يقول الاوروبيون ويفترض المشروع ان تؤلف الولايات المتحدة الاميركية بلداً لا نظير له يقوم على فكرة، هي فكرة الديمقراطية الشمولية المفتوحة على جميع شعوب الارض، إذاً فان لهذا البلد مهمة وهذه المهمة تأتي من (عل)، فالاميركي الصحيح والمحافظ يجب ان تكون له ديانة أيا كانت هذه الديانة، واخلاق حميدة تنجم عنها، وقد لاحظنا في الثاني من تشرين الثاني نوفمبر ان (١١) ولاية اميركية استبعدت في الاستفتاء مثليي الجنس.

وفي هذه الايديولوجيا المحافظة، منح الله كل واحد حريته، ولم تستطع الدولة ان تحل محل المسؤولية الشخصية، التي تترجم بروح المشروع كحل اخير لاي فقر، وبالاحسان الخاص كعلاج مهم للظلم الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق الملكية. ودعونا نشير إلى ان تحقيق ملكية السكن الخاصة والاموال المنقولة وصناديق المتقاعد كانت في صلب البرنامج الانتخابي لجورج بوش، وفي السنوات الاربع القادمة، سيكون هناك تركيز على تمويل صناديق المتقاعدين ونفقات الصحة، وتخصيصات البطالة والتعليم.

وسوف تواصل الولايات المتحدة الاميركية متابعة نفس مسارها الاقتصادي مع استقرار الاسعار كأولوية، ومعدلات الفائدة المخفضة والضرائب المنخفضة على المشاريع والمقاولين، ولا شيء سوف يتوجب على الحكومة عمله لانقاذ المشاريع العادية التي تعاني من مشاكل أو انقاذ الوظائف الموجودة فالمنطق المستخدم منذ السابق سيشجع المقاولين الجدد ضد أصحاب الدخل وهذا / تدمير ابداعي / وهو عكس الاسلوب الاوروبي تماماً، ويجب ان تحقق هذه الستراتيجية تقدماً بنسبة ١٪ من النمو في العام على الاتحاد الاوروبي، ولن يكون قطاع العمل الاميركي مستقراً لكنه سيكون كاملاً.

ان هذه القاعدة الاقتصادية المطلوبة الخالية من العيوب ستمول دون الم مفرط بالنسبة لواقع الضرائب الاميركي ديمومة المشروع الامبريالي. لقد قرر بوش كسب الحرب في العراق بل وابعد من ذلك، إذا اقتضت الضرورة، في ايران وكوريا الشمالية ايضاً، وهزيمة الارهاب، وسوف يتكفل بذلك بحذر اقل وربما سوف يعترف بالطموح الحقيقي للجيش الاميركي هناك إذ لم يعد أي احد يعتقد بان هذا الطموح الموجود في العراق هو من اجل الحصول على اسلحة الدمار الشامل فيه واستعادتها، ان التدخل في العراق يندرج ضمن ستراتيجية طويله تربط المثالية الديمقراطية بالمصالح الاقتصادية، وبالنسبة للمحافظين فان استئصال الارهاب الاسلامي وحماية اسرائيل يمر عبر اعتناق الشرق الاوسط للديمقراطية الليبرالية. ومثلما في كوريا أو في اليابان فان الاميركيين سوف يكون لديهم متسع من الوقت لتحقيق ذلك.

ان هذا الوجود العسكري الذي سوف يكون مستمراً سيضمن تزود العالم بالطاقة، ففي المستقبل المنظور لن يدعى أي اميركي للتخلي عن اجهزته العاملة بالطاقة، ولا حتى الاوروبيون أو اليابانيون فالسلام الاميركي سوف يمد بقية العالم بفوائد اقتصادية كبيرة - فالاوروبيون الذين كانوا يأملون ببراءة باميركا الهادئة من خلال كيري سيتوجب عليهم الاقتناع لفترة طويلة باميركا اميركية احادية القطب متفردة في قيمها وفي طموحاتها وفي قوتها.

ان هذه الغرابة المتفردة التي تتسم بها الولايات المتحدة الاميركية ستثير لدى البعض نزعة مناهضة لاميركا ولدى البعض الآخر محاولة التقليد وهما ردود فعل بدون غايات لان النزعة المناهضة لاميركا لا تجدي شيئاً، وان التقليد أو المحاكاة مستحيل، ولنحاول بشكل أكثر تواضعاً ان نفهم الفارق الاميركي ولنعترف ايضاً بان قوة اميركا المحافظة تكمن في تكامل مشروعها وضعف اوروبا في ظل انعدام الرؤية لديها.

◇ غاي سورمان كاتب مقالات ومن آخر اعماله كتاب / صنع في اميركا / الصادر من مطبعة فايار

عن: لوفيغارو
ترجمة: زينب محمد

عندما يعيد التاريخ نفسه على نحو كئيب

ساحل العاج والدوران في الفلك الفرنسي

بقلم : سيمون تسداك

في خضم الفوضى والهيجان المستمرين في ساحل العاج نفت فرنسا بشدة أن قواتها تسعى للإطاحة بالرئيس (لوران غاغبو). غير ان شكوكاً كهذه لها ما يبررها في ضوء تاريخ البلد وخصوصاً بعد ان دمرت فرنسا بدون رحمة القوة الجوية للبلاد. واجهت ساحل العاج على الدوام صراعاً غير متكافئ من اجل استقلال حيوي كما يوحي اسمها الرسمي: (كوت دي فوار). لقد وصل التجار الفرنسيون إلى هناك في القرن الخامس عشر بحثاً عن العبيد والعاج وثبتت فرنسا أقدامها عام ١٨٤٢، وفي ١٨٩٣ التأمت ٦٠ قبيلة مختلفة في منطقة من تصميم فرنسي.

وحتى بعد الاستقلال في ١٩٦٠ ظلت ساحل العاج وبثبات جزءاً من الدول الفرانكوفونية وهي اشبه ما تكون (بالكومنوولث) ولكن بصورة أقوى. فلغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها الفرنك (وهو يختلف عن عملة فرنسا) كما ان هناك نحو ١٤,٠٠٠ من الفرنسيين الاجانب يسيطرون على عصب الاقتصاد الكبير.

وتعد فرنسا الشريك التجاري الاكبر والمورد الوحيد للمعدات العسكرية كما أن لديها قواعد عسكرية هناك. ومنذ اندلاع الحرب الاهلية عام ٢٠٠٢ لعبت فرنسا مرة أخرى دور الحكم السياسي.

واذا وضعنا الاستعمار جانباً فإن كفاح ساحل العاج من أجل الهوية واجه عقبات عديدة اخرى فأول رئيس جمهورية لها بعد الاستقلال (فيليكس هوفويه بواني) قاوم تطوير مؤسسات ديمقراطية على مدى الثلاثة والثلاثين عاماً من فترة حكمه.

إن تساهل الغرب في هذه السابقة انسحب على خلفائه من بعده بعد عام ١٩٩٣، وهكذا ضرب الرئيس (هنري كونان بيديه) بالإصلاح الديمقراطي عرض الحائط مروجاً بدلاً من ذلك لمفهوم (الآيقورية) وهي الفخر بالمواطنة كقوة رابطة.

غير ان الاستقطاب السياسي تصاعد في التسعينيات فالآيقورية اصبحت عنواناً يكره الاجانب واستهدفت بصورة خاصة المهاجرين لاسباب اقتصادية في الشمال والذين يشكلون ما يصل إلى ٤٠٪ من اجمالي السكان ثم اشتدت الانقسامات بين الجنوبيين المسيحيين والمسلمين غير العاجيين في الشمال واصحاب الديانة الوثنية للسكان الاصليين.

وفي هذه الاثناء تم تجريد اقتصاد البلد من قوته فساحل العاج هو أحد اكبر المصدرين للكاكاو والقهوة ولكن حينما تدنت اسعار السلع الاستهلاكية في الاسواق العالمية انعكس ذلك سلباً على مصدر دخل البلاد الرئيس.

وفي نهاية الامر انقلب كفاح ساحل العاج من اجل الهوية والاستقلال الذاتي إلى عنف عام ١٩٩٩ حين اطاح انقلاب عسكري بالرئيس بيديه واصبحت البلاد لا تطاق وتراجعت فجأة المساعدات الخارجية ثم جاءت الحرب الأهلية، فتقسيم البلاد بصورة فعلية. وهكذا أتم ساحل العاج دورته كاملة واصبح هدفاً مرة اخرى لتدخل فرنسا التي كانت في هذه المرة متسلحةً بتفويض من الامم المتحدة.

فان كان للمتظاهرين من دافع يوحدهم فقد كان الغضب على ما يراه هؤلاء من محاولة جديدة من قبل فرنسا والغرب عموماً في التلاعب بمصير ساحل العاج مثلما كان الامر في الماضي. فالصرخة القديمة من ان فرنسا تمتص الموارد الطبيعية (ومن ضمنها كميات كبيرة من النفط والغاز الموجودة تحت البحر) صارت الأصوات تسمع الآن مرة ثانية في شوارع (ابيدجان) العاصمة. تقول فرنسا إنها تريد فقط ان ترى استئناف المفاوضات بين الحكومة والقوى الشمالية المعارضة غير ان ردها الانتقامي بعد قتل الجنود الفرنسيين التسعة ومصادقة مجلس الامن عليه كواقع حال أثار تساؤلاً واسعاً حول مستقبل قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. لقد وجدت بعثة الامم المتحدة نفسها بين معسكرين متخاصمين واصبح حيادها محط شك.

كما ان هناك احتمالية مخيفة مفادها أن عدم الاستقرار قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا برمتها وهي تضم عدة دول قلما أفاقت من انزلاقها على النمط العاجي نحو الفوضى والاضطراب.

أما الحلول فهي قليلة. فقد افترضت فرنسا فرض عقوبات من قبل الامم المتحدة. غير ان القاء اللوم على اهل البلاد بهذه البساطة لا يمكن الاقتناع به فالمسؤولية التاريخية أعمق وابعد من ذلك بكثير.

اما الوساطة المقترحة من قبل رئيس جنوب افريقيا (ثامبو مبيكي) عبر بعثة للإتحاد الأفريقي فقد تقدم أفضل خطوة نحو الامام خيراً من محاولة فرنسية عسكرية احادية الجانب.

ترجمة: كاطع الحلفي
عن صحيفة الغارديان